موقف الإمام الغزالي من علم الكلام وأدلة المتكلمين

الدكتور إبراهيم أحمد الديبو

قسم أصول الدين

كلية الشريعة

جامعة حلب

الملخص

يتناول بحثي موقف الإمام الغزالي من علم الكلام وأدلة المتكلمين، فقد اختلف العلماء في أهمية علم الكلام وحاجة الناس إليه ، وكان الغزالي يرى أن هذا العلم ليس له إلا مهمة واحدة تتجلى في الرد على الشبهات وحفظ عقائد العوام، فعلم الكلام دواء لا غذاء والدواء لا يحتاجه إلا المريض، كما تكلم عن ضرره وفائدته فقال بأن ضرره يتجلى في إثارة الشبهات وفي تأكيد اعتقاد المبتدعة، فالهوى والتعصب وبغض الخصوم يستولي على قلب المتكلم ويمنعه من إدراك الحق أو التسليم له، ويتضمن مجادلة مذمومة كما يقوم على المشاغبة بالتعلق بمناقضات الفرق .

أما منفعته فتظهر في نوع واحد وهو حراسة العقيدة على العوام وحفظها عن تشويشات المبتدعة بأنواع الجدل، فإن العامي ضعيف يستفزه جدل المبتدع وإن كان فاسداً ومعارضة الفاسد بالفاسد تدفعه، لذلك نجد أنه على حكم على علم الكلام عدة أحكام مختلفة، فهو واجب كفائي، وحرام، وواجب عيني. فمرة يصرح بالتحريم لشدة ضرره على عوام الخلق وكثرة آفاته، وهو واجب عيني في حالة خاصة لشخص تمكنت البدعة منه ولم يستطع أن يزيلها ويعيد الطمأنينة لنفسه إلا بممارسة نوع من الكلام، وهو واجب كفائي لقمع المبتدعة وحراسة العقيدة وهي مهمة دفاعية لا يحتاج إليها سائر الخلق..

المقدمة:

الإمام الغزالي هو الرجل الذي ملأ الدنيا وشغل الناس وأثر في الحياة الإسلامية من خلال عطائه المتنوع وفكره المتميز وشخصيته الفذة، وهو الإمام محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي أبو حامد الغزالي ولد بطوس سنة خمسين وأربعمئة، وتوفي في طوس سنة خمس وخمسمئة، وقد برز في علوم كثيرة كالفقه والأصول والفلسفة والتصوف والكلام وغيرها من العلوم التي بلغ فيها الغاية القصوى حتى لقب بحجَّة الإسلام (1).

قال عنه ابن كثير: برع الإمام الغزالي في علوم كثيرة وله مصنفات مشهورة، فكان من أذكياء العالم في كل ما يتكلم فيه(2)، وقال ابن السبكي: جامع أشتات العلوم والمبرز في المنقول منها والمفهوم ... فكان أفقه أقرانه وإمام أهل زمانه وفارس ميدانه كلمته شهد بها الموافق والمخالف وأقر بحقيتها المعادي والمحالف، وكان شديد الذكاء سديد النظر عجيب الفطرة مفرط الإدراك قوي الحافظة بعيد الغور غواصًا على المعاني الدقيقة، جبلَ علم مناظرا محجاجا(3)، وقال عنه شيخه إمام الحرمين: الغزالي بحر مغدق، وقال أسعد الميهني: لا يصل إلى معرفة علم الغزالي وفضله إلا من بلغ أو كاد يبلغ الكمال في عقله (4).

ولن أتناول في بحثي هذا كل ما يتعلق بعلم الغزالي، وإنما اخترت جانباً واحداً من جوانب معرفته وهو ما يتعلق بعلم الكلام وأدلة المتكلمين، وقد سلكت في ذلك منهجاً يقوم على الاستقراء لكلامه حول علم الكلام وموقفه من أدلة المتكلمين، وقمت بالتحليل والمناقشة والنقد، وقد تناولت ذلك في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، والمباحث التي تناولتها هي:

المبحث الأول: مفهوم علم الكلام ومقصوده.

المبحث الثاني: مكانة الإمام الغزالي في علم الكلام.

---

(1) ابن السبكي: طبقات الشافعية الكبرى 201/6،193 تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو و محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية بمصر.

(2) ابن كثير : البداية والنهاية 187/12 دار الحديث – القاهرة تحقيق: أحمد عبد الوهاب فتيح، الطبعة السادسة 2002م.

(3) ابن السبكي: طبقات الشافعية الكبرى 193/6-194، 196 تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية بمصر.

(4) ابن السبكي: طبقات الشافعية الكبرى 202/6 تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية بمصر.

المبحث الثالث: الحاجة إليه ومنفعته ومضرته.

المبحث الرابع: حكمه.

وهي مباحث تكشف عن مكانته في علم الكلام وتشرح موقفه من المتكلمين وأدلتهم، وتبيّن مقصود علم الكلام وحكمه عنده.

المبحث الأول: مفهوم علم الكلام ومقصوده:

قبل بيان مفهوم علم الكلام عند الغزالي نشير إلى أن الأحكام الشرعية قد تتعلق بالعمل وتسمى فرعية وعملية، وقد تتعلق بالاعتقاد وتسمى أصلية واعتقادية، فمعرفة العقائد والذب عنها هي علم الكلام [(5)]، فهو علم له مهمتان الأولى تتعلق بمعرفة العقائد وإثباتها، والثانية الدفاع عن العقائد ورد الشبهات عنها، إلا أن هناك اصطلاحات قريبة من مصطلح علم الكلام مثل: الفقه الأكبر، والعقيدة، والنظر والاستدلال، وعلم أصول الدين وعلم التوحيد، إلا أن مصطلح علم الكلام هو أشهر أسماء هذا العلم[(6)]، وقد عرفه عضد الدين الإيجي بقوله: "والكلام: علم يُقتدر معه إثباتُ العقائد الدينية بإيرادِ الحُجج ودفعِ الشُّبَه" [(7)]، وعرفه ابن خلدون بقوله: "علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة" [(8)] ويبدو لنا أن الإمام الغزالي لا يوافق على تعريف عضد الدين الإيجي لعلم الكلام الذي يتضمن جانبين الأول إثبات العقائد والثاني دفع الشبه، بل موقفه من علم الكلام يتفق مع تعريف ابن خلدون له لأنه قصر مهمة علم الكلام على جانب واحد وهو جانب الحجاج ورد الشبهات، وذلك يوضح لنا أن الإمام الغزالي يتكلم عن علم الكلام من خلال ممارسته له لذلك بين مقصوده بقوله: "وإنما مقصوده حفظ عقيدة أهل السنة وحراستها عن تشويش أهل البدعة"[(9)].

والغزالي بذلك يتكلم عن الكلام وكأنه ظاهرة سنيّة مع أن الكلام يضم مدارس وجهودا عدة ليس مقصودها بالضرورة حفظ عقيدة أهل السنة، لذلك علل أحد الباحثين موقفه ذلك بأن الغزالي يتكلم عن

([5])راجع: شرح العقائد النسفية ص 10 .مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى بمصر 1987م.

([6]) راجع: د.حسن الشافعي : المدخل إلى علم الكلام ص 26 مكتبة وهبة –مصر، الطبعة الثانية 1991م.

([7])عضد الدين الإيجي: المواقف 1/34-35، الطبعة الأولى 1325 ه، مطبعة السعادة بمصر.

([8])ابن خلدون: المقدمة ص 465 دار الفكر، د.ت .

([9]) الغزالي: المنقذ من الضلال ص 39 تحقيق محمود بيجو، دار التقوى دمشق، الطبعة الثانية 1992م.

علم الكلام كما مارسه هو، وربما أراد بذلك الرد على من يرى أن الكلام لا داعي له مطلقا[10]، فردَّ عليهم مبيناً مقصود هذا العلم وأن غايته تنحصر في حفظ عقيدة أهل السنة وحراستها عن تشويش أهل البدع، وهو بهذا الموقف يمنع من استعمال هذا العلم في إفساد عقائد المسلمين وتشويشهم، ومن المعروف أن هناك من تمرس بهذا العلم من أهل الجدل والبدع واستعملوا أدلته في إفساد عقائد المسلمين وإلقاء الشبهات بينهم، لذلك نقل عن بعض السلف الطعن في علم الكلام والمنع منه، وقد أجاب التفتازاني عن موقفهم بقوله: إنما يحمل هذا الطعن والمنع على القاصد إفساد عقائد المسلمين والخائض فيما لا يفتقر إليه من غوامض المتفلسفين"[11] .

وإذا كانت الغاية من علم الكلام عند الغزالي حفظ عقيدة أهل السنة عن تشويش المبتدعة فإنه لا يحتاجه أصحاب الفطر السليمة ومن لم تطرأ لهم شبهة كالصغار مثلا، وهذا ما صرح به الغزالي وهو يوضح الطريقة الصحيحة في تعليم الصبيان، فذكر أنه ينبغي تلقينهم العقيدة بعيداً عن علم الكلام وأدلة المتكلمين، وشرح ذلك في كتابه الإحياء فقال: فابتداؤه الحفظ ثم الفهم ثم الاعتقاد والإيقان والتصديق به، وذلك مما يحصل في الصبي بغير برهان، فجميع عقائد العوام ومباديها التلقين المجرد والتقليد المحض، وقد يكون الاعتقاد الحاصل بالتقليد ضعيفاً في الابتداء فلا بدَّ من تقويته وإثباته في نفس الصبي والعامي حتى يترسخ ولا يتزلزل، وليس الطريق لذلك تعلم صنعة الكلام والجدل؛ بل يشتغل بتلاوة القرآن وتفسيره وقراءة الأحاديث ومعانيه ويشتغل بوظائف العبادات، فلا يزال اعتقاده يزداد رسوخاً بما يقرع سمعه من أدلة القرآن وحججه وبما يرد عليه من شواهد الأحاديث وفوائدها وبما يستطع عليه من أنوار العبادات ووظائفها وبما يسري إليه من مشاهدة الصالحين ومجالستهم[12].

والأمر عند الغزالي لا يقتصر على الصغار؛ بل يشمل العوام أيضاً من سائر الناس لذلك ألّــف كتابــه الماتع "إلجام العوام عن علم الكلام" وهو واضح الدلالة على مراده من خلال عنوانه، وسبب تأليفــه لهذا الكتاب كما أوضحه في المقدمة : أنه سئل عن الأخبار الموهمة للتشبيه وعن اعتقــاد الرعــاع والجهال من الحشوية حيث اعتقدوا في الله تعالى وصفاته ما يتعالى الله عنه فنسبوا له الصورة واليد والنزول والانتقال والجلوس والاستقرار وزعموا أنَّ معتقدهم هذا هو معتقد الــسلف، فــشرع يبــيّن اعتقاد السلف وما يجب على عموم الخلق أن يعتقدوه في هذه الأخبار، من أجل التمييز بين ما يجــب

(10) راجع: د.حسن الشافعي : المدخل إلى علم الكلام ص 18 .

(11)راجع: شرح العقائد النسفية ص 12 .مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى بمصر 1987م.

(12) الغزالي: إحياء علوم الدين 125/1-126.

البحث عنه وما يجب الإمساك والكف عن الخوض فيه، فلخص مذهب السلف في عدة نقاط، فكلٌ من بلغه حديث من هذه الأحاديث الموهمة للتشبيه من عوام الخلق يجب عليه سبعة أمور وهي: "التقديس ثم التصديق ثم الاعتراف بالعجز ثم السكوت ثم الإمساك ثم الكف ثم التسليم لأهل المعرفة " فهذه سبع وظائف اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام "(13)، فلا يجب على العامي أن يخوض في تلك الأخبار بالتأويل كما هو عند المتكلمين، بل ينبغي الاعتقاد بالأمور السبعة التي ذكرها، وقد قصر التأويل على فئة العارفين، أمَّا سائر الخلق فهم من العوام الذين لم يكلفوا بالخوض في التأويل أو سلوك منهج المتكلمين.

وعندما أنزل من رتبة علم الكلام – في كتابه الإحياء-ولم يصنفه مع العلوم الشرعية أو غير الشرعية، وقصر مهمته على حراسة الدين أورد على نفسه سؤالاً وكأنه يصوغ حجة المخالف له فقال: إذا كانت رتبة الكلام نازلة عن رتبة علوم الدين مع أن علماء الكلام هم المشهورون بالفضل وأفضل الخلق عند الله تعالى فكيف تنزل منزلتهم إلى هذه الدرجة السافلة فقال: لقد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آلاف من الصحابة كلهم علماء بالله تعالى ولم يكن فيهم من يحسن الكلام، فالصحابة وغيرهم من العلماء لم تكن منزلتهم وتقدمهم بالكلام؛ بل بعلم الآخرة وسلوك طريقه(14)، فعلم الكلام عنده وجد للحراسة والذب عن العقيدة وليس هو علم العقيدة التي ينبغي تلقينها للناس ودعوتهم إلى الإيمان بها .

فالإيمان عند الغزالي هو الاعتقاد الجازم بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وما جاء به القرآن ولو لم يعرف أدلته (15)، وقد رد على المتكلمين الذين قصروا الإيمان على طائفة من المتكلمين، فقال: من أشد الناس غلوا وإسرافاً طائفة من المتكلمين كفروا عوام المسلمين، وزعموا أن من لم يعرف الكلام بمعرفتهم ولم يعرف العقائد الشرعية بأدلتهم الشرعية التي حرروها فهو كافر، وقال عنهم: هؤلاء ضيقوا رحمة الله تعالى الواسعة على عباده أولا، وجعلوا الجنة وقفاً على شرذمة يسيرة من المتكلمين، وزاد نقده لعلم الكلام ولأدلة المتكلمين فقال:" فأمَّا الكلام المحرر على رسم المتكلمين فإنه يشعر نفوس المستمعين بأن فيه صنعة جدل يعجز عنه العامي لا لكونه حقاً في نفسه، وربما يكون ذلك سببا لرسوخ العناد في قلبه"(16). ويقدم دليلاً على ذلك بأن مجالس المناظرة

(13) الغزالي:إلجام العوام عن علم الكلام ص 3-5.

(14) الغزالي: إحياء علوم الدين 35/1-36.

(15) الغزالي: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص 101 دار الحكمة – دمشق الطبعة الأولى 1996م.

(16) الغزالي: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص 99

بين المتكلمين لم تكشف عن واحد ترك مذهبه أو بدعته بسبب الكلام بل بأسباب أخرى [17] وقال أيضاً: "ومن ظن أن مدارك الإيمان الكلام والأدلة المجردة والتقسيمات المترتبة فقد أبدع حدَّ الإبداع؛ بل الإيمان نور يقذفه الله في قلوب عبيده عطية وهدية من عنده، تارة ببينة من الباطن لا يمكنه التعبير عنها، وتارة بسبب الرؤيا في المنام، وتارة بمشاهدة حال رجل متدين وسراية نوره إليه عند صحبته ومجالسته، وتارة بقرينة حال"[18].

وقد ذكر عدة أدلة تبيّن أنَّ المراد من الخلق هو الاعتقاد الجازم وليس التمرس بأدلة المتكلمين منها:

- **أن أعرابيا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم جاحدا منكرا فلما وقع بصره على طلعته البهية قال: والله ما هذا وجه كذاب [19].**

- **وفي حديث آخر جاء رجل آخر إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال أنشدك بالله آلله بعثك نبياً؟ فقال أي والله فصدقه بيمينه وأسلم[20].**

وخلص من ذكر الأدلة إلى أنه لم يشتغل منهم واحد بالكلام وتعلم الأدلة، بل كان يبدو نور الإيمان في قلوبهم لمعة بيضاء ثم لا تزال تزداد إشراقاً بمشاهدة تلك الأحوال العجيبة وتلاوة القرآن وتصفية القلوب، فلم ينقل عن النبي أو الصحابة إحضار أعرابي أسلم وقوله له: الدليل على أن العالم حادث أنه لا يخلو عن الأعراض وما لا يخلو عن الحوادث حادث، وأن الله سبحانه عالم بعلم وقادر بقدرة

([17]) الغزالي: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص 99 .

([18]) الغزالي: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص 97-98 .

([19]) الغزالي: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص98، والحديث روي بالمعنى، وتمام لفظه كما جاء عند الترمذي عن عبد الله بن سلام قال: لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة انجفل الناس إليه، وقيل: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجئت في الناس لأنظر إليه، فلما استثبت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب، وكان أول شيء تكلم به أن قال: ((أيها الناس أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلّوا والناس نيام، تدخلوا الجنة بسلام)(أخرجه الترمذي: كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب منه، رقم الحديث 2409) . قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث صحيح.

([20]) الغزالي: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص98، والحديث روي بالمعنى وقد جاء لفظه كاملا عند الإمام مسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: نُهينا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء، فكان يعجبنا أن يجيء الرجلُ من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع، فجاء رجل من أهل البادية فقال: ((يا محمَّد أتانا رسولك فزعم لنا أنَّك تزعم أنَّ الله أرسلك، قال: صدق، قال: فمن خلق السماء؟ قال: الله، قال: فمن خلق الأرض؟ قال: الله، قال: فمن نصب هذه الجبال وجعل فيها ما جعل ؟ قال: الله، قال: فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال آلله أرسلك ؟ قال: نعم، ... ثمَّ ولَّى، قال: والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهنَّ ولا أنقص منهنَّ، فقال: النَّبي صلى الله عليه وسلم لئن صدق ليدخلنَّ الجنة)) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب السؤال عن أركان الإسلام، رقم الحديث 13.

زائدة على الذات لا هي هو ولا هي غيره إلى غير ذلك من رسوم المتكلمين [21] وقال بأن الإيمان المستفاد من الدليل الكلامي ضعيف جدا مشرف على الزوال بكل شبهة بل الإيمان الراسخ هو إيمان العوام الحاصل في قلوبهم بتواتر السماع أو الحاصل بعد البلوغ بقرائن الأحوال ويتأكد بلزوم العبادة والذكر[22].

ومع تأكيده الإيمان وعدم الحاجة إلى رسوم المتكلمين إلا أنه لا ينكر أن أدلة المتكلمين أحد أسباب الإيمان في حق بعض الناس، ولكن ليس ذلك بمقصور عليه وهو أيضاً نادر، لذلك يرى أن الأنفع هو الكلام الجاري في معرض الوعظ كما يشتمل عليه القرآن[23] .

المبحث الثاني: مكانة الإمام الغزالي في علم الكلام:

اهتم الإمام الغزالي بعلم الكلام وصنف فيه وبيّن مقصوده إلا أنه لم يحظ باهتمامه كسائر العلوم الأخرى التي صنف فيها وخاض في دقائق مسائلها، وقد خلصت لذلك من خلال تتبع كتبه التي ألفها في علم الكلام ومقارنة ذلك بما جاء في كتبه الأخرى التي تكلم فيها عن الفلسفة والفقه والأصول، وكذلك من خلال كلامه عن نفسه وهو يبيّن موقفه من علم الكلام وأدلة المتكلمين، ومن خلال موقف العلماء منه .

وقد أشار في كتابه المنقذ من الضلال إلى شدة تحريه في العلوم ومنها علم الكلام وجرأته في طلب الحق فقال: "ولم أزل في عنفوان شبابي منذ راهقت البلوغ قبل بلوغ العشرين إلى الآن وقد أناف السن على الخمسين أقتحم لجة هذا البحر العميق وأخوض في غمرته خوض الجسور لا خوض الجبان الحذور، وأتوغل في كل مظلمة، وأتهجم على كل مشكلة، وأتقحم كل ورطة، وأتفحص عن عقيدة كل فرقة وأستكشف أسرار مذهب كل طائفة؛ لأميز بين محق ومبطل، ومتسنن ومبتدع، لا أغادر باطنياً إلا وأحب أن أطلع على باطنيته، ولا ظاهريا إلا وأريد أن أعلم حاصل ظاهريته، ولا فلسفياً إلا وأقصد الوقوف على كنه فلسفته، ولا متكلما إلا وأجتهد في الاطلاع على غاية كلامه ومجادلته ... وقد كان التعطش إلى درك حقائق الأمور دأبي وديدني" [24].

---

(21) الغزالي: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص 98 – 99 .

(22) الغزالي: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص 101.

(23) الغزالي: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص 99 وما بعدها .

(24) الغزالي: المنقذ من الضلال ص 30-31.

وعندما تكلم عن مهمة علم الكلام ومنزلة الدليل الكلامي أوضح اهتمامه بهذا العلم وأنه خبره وخاض فيه وتمكن من مسائله فقال:" وهذا إن سمعته من محدث أو حشوي ربما خطر ببالك أنَّ الناس أعداء ما جهلوا، فاسمع هذا ممن خبر الكلام غاية الخبرة، بعد التغلغل فيه إلى درجة المتكلمين، وجاوز ذلك إلى التعمق في علوم أخرى تناسب نوع الكلام وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود" [25] .

فهو في المنقذ من الضلال يبيّن جرأته في طلب الحق وفي تعطشه إلى المعرفة وهذا الذي حرك فيه دواعي الطلب للكشف عن حقائق العلوم فاجتهد في فهمها واطلع على غايتها ومنها علم الكلام، وفي النص الثاني الذي ذكره في إحياء علوم الدين يتكلم فيه عن منزلته بين المتكلمين وأن كلامه كلام من اطلع وحقق وليس كلام من سمع وقلد، وقد تغلغل فيه إلى أعماق مسائله ودقائق علومه مع ربطه بغيره من العلوم التي تشرح مسائله أو تكون مقدمات له، إلا أنَّ هذا الإطراء والثناء على النفس لم يكن موضع رضى أو تسليم من المازري المالكي، فقال وهو يبيّن منزلة الغزالي في علم الكلام: "وأما علم الكلام الذي هو أصول الدين، فإنه -أي الغزالي- صنَّف فيه أيضاً وليس بالمستبحر فيه، ولقد فطنت لسبب عدم استبحاره فيه؛ وذلك أنه قرأ علم الفلسفة قبل استبحاره في فن أصول الدين فكسبته قراءة الفلسفة جراءة على المعاني وتسهيلا للهجوم على الحقائق[26]" وقد دافع ابن السبكي عن الغزالي وبين أنه قرأ علم الكلام قبل الفلسفة كما ذكر ذلك في المنقذ من الضلال، وأن جرأته حيث دلّه الشرع، وبعد أن نقل كلام المازري بأن الغزالي ليس بمتبحر في علم الكلام، قال: فأنا أوافقه على ذلك لكني أقول إنَّ قدمه فيه راسخ؛ ولكن لا بالنسبة إلى قدمه في بقية العلوم[27]، وقد خلص السبكي لذلك من خلال تتبع كتب الغزالي وأنه لم يفرد له كتاباً كبيراً يشرح فيه مسائله كما هو الحال عند الجويني شيخه أو عند الرازي والآمدي، فقال السبكي في بداية ترجمة الغزالي أنه لم ير له مصنفاً في أصول الدين بعد شدة الفحص إلا أن يكون قواعد العقائد وعقائد صغرى وأمَّا كتاب مستقل على قاعدة المتكلمين فلم يره[28].

([25]) الغزالي: إحياء علوم الدين 130/1، مكتبة مصر 1998م.

([26]) نقلا عن ابن السبكي: طبقات الشافعية الكبرى 241/6 تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو و محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية بمصر.

([27]) ابن السبكي: طبقات الشافعية الكبرى 247/6 تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو و محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية بمصر.

([28]) ابن السبكي: طبقات الشافعية الكبرى 196/6 .

وحقيقة الأمر أن الغزالي لم يفرد لهذا العلم كتابا كبيراً شاملاً لمسائل الكلام وأدلة المتكلمين، إلا أنه تعرض لأشهر المسائل الكلامية وخصوصاً في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد وهو على صغر حجمه غزير الفوائد عظيم النفع، وقد ألفه على طريقة المتكلمين، كما أنه تناول المسائل الكلامية في كتب أخرى مثل: فيصل التفرقة، وقواعد العقائد، والمقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، وإلجام العوام عن علم الكلام، إلا أنّ اهتمامه به لم يبلغ منزلة تضاهي اهتمامه بالفلسفة أو الأصول أو الفقه.

المبحث الثالث: الحاجة إليه ومنفعته ومضرته:

تقدم الكلام عن المقصود من علم الكلام عند الغزالي فقد قصر مهمته على الدفاع عن العقائد ورد الشبهات، ويرتبط ذلك بوجود مبتدعة وتشويشهم لعقائد المسلمين، لذلك كان يرى أنه لم تكن هناك حاجة لوجود هذا العلم لولا وجود المبتدعة، فهو حارس لقلوب العوام عن تشويش المبتدعة، وقد شبهه في كتاب الإحياء بالحارس فقال: الذي دعا الناس لاستئجار الحراس لحراسة طريق الحج هو رد العدوان ووجود الخوف، ولو لم تقم طائفة بالعدوان على الحجاج لما احتجنا للحراسة، وكذلك علم الكلام فلو ترك المبتدعة هذيانهم لما احتجنا لوجوده، فموقعه من الدين موقع الحارس من طريق الحج، لذلك لخص لنا مهمته بكلمات قليلة وهي: حراسة عقيدة العوام عن تشويه المبتدعة[29]، فليست مهمته إثبات العقائد، بل حراستها من المبتدعة، وهي مهمة سلبية فصل الكلام فيها في المنقذ من الضلال من خلال شرحه لنشأة علم الكلام ومذاهب المتكلمين[30]، ويمكن لنا أن نجمل ذلك في عدة نقاط نستخلصها من كلامه:

- ألقى الله تعالى إلى عباده على لسان الرسل عقيدة هي الحق ثم ألقى الشيطان في وساوس المبتدعة أمورًا مخالفة للحق فكادوا يشوشون عقيدة الحق.
- هيأ الله تعالى طائفة المتكلمين وحرك دواعيهم لنصرة السنة بكلام مرتب يكشف عن تلبيسات أهل البدع المحدثة على خلاف السنة المأثورة فمنه نشأ علم الكلام وأهله.
- قام طائفة من المتكلمين بما ندبهم الله تعالى إليه فأحسنوا الذب عن السنة والنضال عن العقيدة المتلقاة بالقبول من النبوة والتغيير في وجه ما أحدث من البدعة.

(29) الغزالي: إحياء علوم الدين 35/1.

(30) الغزالي: المنقذ من الضلال ص 40.

- اعتمد المتكلمون في ذلك على مقدمات تسلموها من خصومهم، وكان أكثر خوضهم في استخراج تناقضات الخصوم ومؤاخذتهم بلوازم مسلماتهم.
- لما نشأت صنعة الكلام وكثر الخوض فيه وطالت المدة تشوق المتكلمون إلى محاولة الذب عن السنة بالبحث عن حقائق الأمور وخاضوا في البحث عن الجواهر والأعراض وأحكامها، لكن لم يكن ذلك مقصود كلامهم ولم يبلغ كلامهم فيه الغاية القصوى، فلم يحصل منه ما يمحو بالكلية ظلمات الحيرة في اختلافات الخلق.

فمن الواضح من خلال ما نقلناه عن الغزالي أنه يردّ سبب ظهور هذا العلم إلى ظهور البدع ورغبة المتكلمين في نصرة الحق والذب عن السنة وقد حملهم ذلك على الخوض في مسائل اضطرهم خصومهم إليها، فالمهمة التي ندب المتكلمون أنفسهم لها لا تخرج عما سماه حراسة العقيدة والذب عنها وهي مهمة سلبية دفاعية، وهو بذلك يتفق مع نظرة ابن خلدون لهذا العلم، إلا أنه يختلف مع جمهور كبير من العلماء الذين رأوا أن مهمة علم الكلام ليست سلبية فقط أو دفاعية، قال التفتازاني: "الكلام هو العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية" [31].

فمهمة الكلام لا تقتصر على الرد فقط؛ بل هناك مهمة أخرى له تقوم على الإثبات للعقائد الإيمانية بالأدلة والبراهين، لذلك قال التفتازاني العلم بالعقائد، فالعلم أشمل من أن يكون دفاعا وردا، بل هل يمكن أن يكون هناك رد دون علم، فالعقيدة لها أصول ولها مسائل، وهذه المسائل لا بدَّ أن نتعرّفها وأن نثبتها بالأدلة والبراهين القطعية، ثم نرد شبهات المخالفين عليها، وتشكيك المشككين، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، والدفاع عن العقائد لا يمكن أن نتصوره إلا بعد التيقن من صحتها والبرهنة عليها.

إلا أن الغزالي ينحو منحى آخر في قضية الإثبات ويرى أن القرآن قد تكفل بإثبات العقائد الإيمانية بما يغني عن إقامة الأدلة الكلامية، وذكر أن حاصل ما يشتمل عليه علم الكلام من الأدلة التي ينتفع بها فالقرآن والأخبار مشتملة عليه[32]، وزاد على ذلك ببيان ميزة الأدلة القرآنية على أدلة المتكلمين فقال في إلجام العوام: فأدلة القرآن مثل الغذاء ينتفع به كل إنسان، وأدلة المتكلمين مثل الدواء ينتفع به آحاد الناس، ويستضر به الأكثرون؛ بل أدلة القرآن كالماء الذي ينتفع به الصبي الرضيع والرجل

([31]) التفتازاني: شرح المقاصد1/ 163، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، الطبعة الأولى 1989م، منشورات الشريف الرضي.

([32]) الغزالي: إحياء علوم الدين 34/1-35.

القوي، وسائر الأدلة كالأطعمة التي ينتفع بها الأقوياء مرة ويمرضون بها أخرى ولا ينتفع بها الصبيان[33].

ولكن يبقى هناك تساؤل يتعلق بموقف الغزالي من أدلة المتكلمين، لماذا أفرد الغزالي كتاب الاقتصاد لمسائل المتكلمين والرد على المخالفين مع أنه يرى أن أدلة القرآن تغني عن ذلك، نجد جواب ذلك في قوله: في فطرة الإنسان وشواهد القرآن ما يغني عن إقامة البرهان، وإنَّما تذكر الأدلة والبراهين للاستظهار بها والاقتداء بالعلماء النظَّار[34]، وهذا الذي سلكه في الاقتصاد في الاعتقاد فقد ذكر الأدلة والبراهين وسلك مسلك المتكلمين في إثبات العقائد والرد على الشبهات مع اعتقاده بأن الفطرة السليمة وشواهد القرآن أبرز وأهم أدلة الإثبات، وأن شواهد حال السلف تؤكد عدم الحاجة لأدلة المتكلمين فقد طرأت عليهم شبهات وبدع فأجابوا عنها بعيدا عن تحرير الأدلة الكلامية لغلبة ضررها على نفعها، ويتضح موقفه هذا من خلال رده على رأي المخالفين له فذكر رأيهم في نقطتين:

الأولى: قولهم: بأن السلف لم يخوضوا في تحرير الأدلة لقلة الحاجة وأن البدع إنما نبغت بعدهم فاشتدت حاجة المتأخرين لهذا العلم.

الثانية: علم الكلام راجع إلى علم معالجة المرضى من البدع فلمّا قلّت في زمانهم أمراض البدع قلّت عنايتهم بجميع طرائق المعالجة.

ثم أجاب عن ذلك من وجهين:

الأول: أنهم في مسائل الفرائض ما اقتصروا على بيان حكم الوقائع، بل وضعوا المسائل وفرضوا فيها ما تنقضي الدهور ولا يقع مثله، لأنه لا ضرر في الخوض فيه، ومع ذلك لم يعتنوا بالخوض في الكلام لعلمهم بأن الاستضرار بالخوض فيه أكثر من الانتفاع.

الثاني: أنهم كانوا محتاجين إلى محاجة اليهود والنصارى في إثبات النبوة وكانوا محتاجين إلى إثبات البعث مع منكريه وما زادوا في هذه العقائد على أدلة القرآن، وما ركبوا ظهر اللجاج في وضع المقاييس العقلية وترتيب المقدمات وتحرير طريق المجادلة، لعلمهم بأن ذلك مثار الفتن ومنبع التشويش ومن لا تقنعه أدلة القرآن لا يقمعه إلا السيف والسنان[35].

([33]) الغزالي: إلجام العوام 35.

([34]) الغزالي: إحياء علوم الدين 140/1.

([35]) الغزالي: إلجام العوام ص 36-37.

ونخلص من ذلك إلى أن الغزالي يرى أن علم الكلام تتجاذبه المصلحة والمفسدة والنفع والضرر، ويرى أن ضرره أعظم من نفعه، وقد فصل الكلام عن نفعه وضرره، ويمكن أن نجمل ذلك في الآتي:

1- مضرته:

- ضرره على الاعتقاد الحق: إثارة الشبهات وتحريك العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم .

-تأكيد اعتقاد المبتدعة: فيثبت البدعة في قلوبهم بحيث يشتد حرصهم على الإصرار عليها، فالهوى والتعصب وبغض الخصوم يستولي على قلب المتكلم ويمنعه من إدراك الحق أو التسليم له.

- يتضمن مجادلة مذمومة وهي من البدع.

- يقوم على المشاغبة بالتعلق بمناقضات الفرق لها وتطويل بنقل المقالات التي أكثرها ترهات وهذيانات تزدريها الطباع وتمجها الأسماع .

- يشتمل على الخوض فيما لا يتعلق بالدين ولم يكن شيء منه مألوفا من العصر الأول.

2- منفعته:

تظهر منفعته في نوع واحد وهو حراسة العقيدة على العوام وحفظها عن تشويشات المبتدعة بأنواع الجدل، فإن العامي ضعيف يستفزه جدل المبتدع وإن كان فاسداً ومعارضة الفاسد بالفاسد تدفعه[36].

فالغزالي يرى أن الضرر فيه أكبر، وأن نفعه هو أقل ويتضمن شيئاً واحداً فقط وهو حراسة العقيدة وحفظها عن تشويشات المبتدعة، فالحكم عليه يتفرع من خلال بيان المفاسد والمصالح والمنافع والمضار، وسأذكر ذلك في المبحث الآتي:

المبحث الرابع: حكمه:

قبل شرح موقف الغزالي من حكم تعلم الكلام والتمرس في أدلته لا بدَّ من التمهيد لذلك بعبارات عن الغزالي نفسه تلخص موقف العلماء منه، فقد اختلفت مواقف العلماء من علم الكلام والاطلاع على أدلته وتحرير مسائله، فبالغ بعضهم في ذمه والتشنيع على أهله، وتحريم النظر في كتبه، وفي مقابل هؤلاء ذهب أنصار هذا العلم إلى الإعلاء من شأنه والحض على دراسته والاشتغال بمسائله وجعلوا ذلك واجباً في حق المستطيع، وقد لخص الغزالي ذلك بقوله: "فاعلم أن للناس في هذا غلواً وإسرافاً

([36]) الغزالي: إحياء علوم الدين 130/1

في أطراف فمن قائل إنه بدعة أو حرام...ومن قائل إنه واجب وفرض أمًّا على الكفاية أو على الأعيان وأنه أفضل الأعمال وأعلى القربات فإنه تحقيق لعلم التوحيد ونضال عن دين الله تعالى"[37] ثم سرد أدلة الطرفين[38] ثم قال: فإن قلت: فما المختار عندك فيه، فاعلم أن الحق فيه أن إطلاق القول بذمه في كل حال أو بحمده في كل حال خطأ؛ بل لا بدَّ فيه من تفصيل، ...إن فيه منفعة وفيه مضرة، فهو باعتبار منفعته في وقت الانتفاع حلال أو مندوب إليه أو واجب كما يقتضبه الحال، وهو باعتبار مضرته وقت الاستضرار ومحله حرام"[39]

فالغزالي لا يحرم الكلام تحريما مطلقا، بل يرى أنه حرام في حق أكثر الناس، إلا أنه قد يكون واجبا كفائيا أو عينيا، لذلك شبه المتكلم بالطبيب فقال: "ينبغي أن يكون كالطبيب الحاذق في استعمال الدواء الخطر إذ لا يضعه إلا في موضعه، وذلك في وقت الحاجة وعلى قدر الحاجة" [40].

فهو علم للنوازل والأمور الطارئة، لذلك لا يكلف الناس جميعا به؛ بل حكمه كحكم أي صناعة أو علم لا يحتاجه سائر الخلق وفي كل وقت، فلا نطالب الناس جميعا بالاطلاع عليه والتمرس بأدلته؛ بل ينبغي أن يشتغل به بعض العلماء رفعا للحرج عن الأمة وحراسة لعقائدها ودفعا للشبهات عنها، وسأنقل عدة نصوص من كتبه توضح ذلك وتشرحه:

- **"الكلام صار من جملة الصناعات الواجبة على الكفاية حراسة لقلوب العوام عن تخيلات المبتدعة"[41].**
- **"وكان الخوض فيه بالكلية من البدع، ولكن تغير حكمه الآن إذ حدثت البدعة الصارفة عن مقتضى القرآن والسنة ونبغت جماعة لفقوا لها شبهاً ورتبوا فيها كلاماً مؤلفاً فصار ذلك المحذور بحكم الضرورة مأذوناً فيه بل صار من فروض الكفايات وهو القدر الذي يقابل به المبتدع إذا قصد الدعوة إلى البدعة" [42].**
- **"ورخصتنا في القدر من المداواة لا تدل على فتح باب الكلام مع الكافة فإن الأدوية تستعمل في حق المرضى وهم الأقلون، وما يعالج به المريض بحكم الضرورة يجب أن يوقى منه الصحيح،**

([37]) الغزالي: إحياء علوم الدين 126/1-127.
([38]) الغزالي: إحياء علوم الدين 127/1-129.
([39]) الغزالي: إحياء علوم الدين 129/1-130.
([40]) الغزالي: إحياء علوم الدين 130/1.
([41]) الغزالي: إحياء علوم الدين 35/1، مكتبة مصر 1998م.
([42]) الغزالي: إحياء علوم الدين 34/1-35.

والفطرة الصحيحة الأصلية معدَّة لقبول الإيمان دون المجادلة وتحرير حقائق الأدلة وليس الضرر في استعمال الدواء مع الأصحاء بأقل من الضرر في إهمال المداواة مع المرضى فليوضع كل شيء بموضعه"[43]..

- **"فاعلم أن الحق أنه لا بد من قائم بهذا العلم مستقل بدفع شبه المبتدعة التي ثارت في تلك البلد وذلك يدوم بالتعليم ولكن ليس من الصواب تدريسه على العموم كتدريس الفقه والتفسير فإن هذا مثل الدواء والفقه مثل الغذاء وضرر الغذاء لا يحذر وضرر الدواء محذور[44].**
- **"نعم قد تختلف الأعصار في كثرة الحاجة وقلتها، فلا يبعد أن يختلف الحكم لذلك" [45].**

فالعبارات التي نقلناها من كتب الغزالي تؤكد أن هذا العلم من العلوم التي ينتفع بها بعض الناس ويستضر بها آخرون، لذلك لا ينبغي تكليف الناس جميعا بممارسة الكلام، وقد حكى عن نفسه في المنقذ من الضلال بأن الكلام لم يشف غليله ولم يكن كافيا في حقه فقال "فلم يكن الكلام في حقي كافيا ولا لدائي الذي كنت أشكوه شافياً" إلا أنه مع ذلك لم ينكر تأثيره في بعض الناس، فعندما ذكر أثر الكلام في القضاء على الحيرة قال "ولا أبعد أن يكون قد حصل ذلك لغيري، بل لست أشك في حصول ذلك لطائفة ولكن حصولا مشوبا بالتقليد في بعض الأمور التي ليست من الأوليات " وذكر أن هناك من استشفى به من دائه فذكر بأنه يحكي بذلك حكاية حاله مع الكلام وأنه لا ينكر على من استشفى منه، فإن أدوية الشفاء تختلف باختلاف الداء وكم من دواء ينتفع به مريض ويستضر به آخر"[46] كما أنه لا ينكر أن ذكر أدلة المتكلمين قد يكون سبباً في إيمان بعض الناس فقال " لست أنكر أنَّه يجوز أن يكون ذكر أدلة المتكلمين أحد أسباب الإيمان في حق بعض الناس " [47].

فالغزالي في كلامه عن علم الكلام وأدلته شديد الحرص على التقليل من أهمية الدليل الكلامي لذلك حصر مهمته في دفع الشبهات، ويؤكد ذلك إطلاقه حكم التحريم على علم الكلام إلا لأحد شخصين، فقال: وإذا تركنا المداهنة ومراقبة الجانب صرحنا بأن الخوض في الكلام حرام لكثرة الآفة فيه إلا لأحد شخصين:

([43]) الغزالي: إلجام العوام عن علم الكلام ص 73-74 المكتبة الأزهرية للتراث بمصر 1998م.

([44]) الغزالي: إحياء علوم الدين 132/1.

([45]) الغزالي: إحياء علوم الدين 132/1.

([46]) الغزالي: المنقذ من الضلال ص 40.

([47]) الغزالي: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص99 .

الأول: رجل وقعت له شبهة ليست تزول عن قلبه بكلام قريب وعظي ولا بخبر نقلي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجوز أن يكون الكلام رافعاً لشبهته ودواء لمرضه.

الثاني: شخص كامل العقل راسخ القدم في الدين ثابت الإيمان بأنوار اليقين يريد أن يتعلم هذه الصنعة ليداوي بها مريضاً وليفحم فيها مبتدعاً وليحرس معتقده، فيصبح ذلك من فروض الكفايات، وقد يصبح واجباً عينياً في حق من أراد أن يتعلم قدر ما يزيل الشك أو يدرأ الشبهة، وليس أمامه طريق آخر [48].

فمن خلال العبارات السابقة نجد أن الإمام الغزالي يحكم على علم الكلام عدة أحكام مختلفة، فهو واجب كفائي، وحرام، وواجب عيني. ولو قرأنا تلك الأحكام منفردة بعيدا عن صلتها بما قبلها وما بعدها من كلام لوجدنا موقفاً متناقضاً مختلفاً غاية الاختلاف، ولكن من خلال الفهم لجملة كلامه نجد أنه يصرح مرة بالتحريم لشدة ضرره على عوام الخلق وكثرة آفاته التي ذكرناها في مبحث سابق، وعندما وصف تعلمه بالواجب العيني فهو يتكلم عن حالة خاصة لشخص تمكنت البدعة منه ولم يستطع أن يزيلها ويعيد الطمأنينة لنفسه إلا بممارسة نوع من الكلام وما هو من جنس أدلة المتكلمين، فهي حالة قليلة الوقوع لشخص ليس أمامه أي طريق إلا طريق الكلام فهو في حقه واجب عيني، أمَّا وصف الكلام بأنه واجب كفائي فهو الغالب على عباراته؛ لأن الغزالي يرى أن هذا العلم ليس من مهمته إلا دفع الوساوس والشبهات وقمع المبتدعة وحراسة العقيدة وهي مهمة دفاعية لا يحتاج إليها سائر الخلق ولا ينتفع بها عوام الناس، ويستغني عنها جمهور العلماء، فكل الناس لا يطالبون إلا بالإيمان الجازم، ويجب على بعض العلماء أن يتمرسوا بعلم الكلام وأن يحرروا أدلة المتكلمين لحفظ العقيدة ورد الشبهات عنها إذا وقعت، فعلم الكلام دواء لا غذاء كما وصفه الغزالي في أكثر من مكان والدواء لا يحتاجه إلا المريض وهذه هي حقيقة الواجب الكفائي، وتفصيل تلك الحالات نجده بوضوح من خلال ما ذكره في كتابه الاقتصاد حين قسَّم الناس إلى أربع طوائف:

- الأولى: آمنتْ بالله وصدَّقت رسوله واعتقدت الحقَّ وأضمرته واشتغلت أمَّا بعبادة أو صناعة، فهؤلاء لا ينبغي أن تشوَّش عليهم عقائدهم، فإذا تليتْ عليهم هذه البراهين لم يؤمن أن تعلق بأفهامهم مشكلة من المشكلات ولا تمحى.
- والثانية: طائفة مالتْ عن اعتقاد الحقِّ كالكفرة والمبتدعة، فالجافي الغليظ منهم الضعيف العقل الجامد على التقليد المستمر على الباطل من مبتدأ النشوء إلى كبر السن لا ينفع معه الدليل.

([48]) الغزالي: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص 100.

والثالثة: طائفة اعتقدوا الحق تقليدًا وسماعًا، ولكن خُصُّوا في الفطرة بذكاء وفطنة فتنبهوا من أنفسهم لإشكالات تشككهم في عقائدهم، فهؤلاء يجب معالجتهم بما أمكن من الكلام المقنع المقبول عندهم.

والرابعة: طائفة من أهل الضلال يُتَفرَّس فيهم مخايل الذكاء والفطنة ويتوقع منهم قبول الحق، فهؤلاء يجب التلطف بهم في استمالتهم إلى الحقِّ وإرشادهم إلى الاعتقاد الصحيح[49].

وقال في إحياء علوم الدين إن العوام المشتغلين بالحرف والصناعات يجب أن يتركوا على سلامة عقائدهم التي اعتقدوها فإن الكلام ضرر محض في حقهم إذ ربما يثير لهم شكا ويزلزل عليهم الاعتقاد الحق ولا يمكن القيام بعد ذلك بالإصلاح، وأمَّا العامي المعتقد للبدعة فينبغي أن يدعى إلى الحق بالتلطف لا بالتعصب وبالكلام اللطيف المقنع للنفس المؤثر في القلب القريب من سياق أدلة القرآن والحديث الممزوج بفن من الوعظ والتحذير فإن ذلك أنفع من الجدل الموضوع على شرط المتكلمين[50] .

فالغزالي يشرح حالة كل إنسان وحاجته لعلم الكلام وأدلة المتكلمين، فهو يتكلم عن الكافر والضال والمؤمن، وعن العامي والعالم، وعن صاحب البدعة وصاحب الفطرة السليمة، وعن صاحب التسليم وصاحب الجدل واللجج، فمخاطبة كل قسم من هؤلاء تختلف عن الآخر وهذه مهمة العالم، فلا يخاطب الناس بأسلوب واحد، بل ينبغي أن يكون حكيما بصيرا بالحجة عالما بالدليل وموضع تنزيله، وهذا لا يتحقق إلا بشروط يجب توفرها بالعالم بشكل عام وبالعالم في علم الكلام خاصة.

وقد ذكر صفات عالم الكلام التي تؤهله للخوض في مسائل الكلام وأدلة المتكلمين، فذكر من صفاته:

أ- التجرد للعلم والحرص عليه فإن المحترف يمنعه الشغل عن الاستتمام وإزالة الشبهات إذا عرضت.

ب- الذكاء والفطنة والفصاحة فإن البليد لا ينتفع بفهمه ويخاف عليه من ضرر الكلام.

ت- أن يكون في طبعه الصلاح والديانة والتقوى ولا تكون الشهوات غالبة عليه فإن الفاسق بأدنى شبهة ينخلع عن الدين[51].

([49]) راجع: الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد ص 8، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاه بمصر، الطبعة الأخيرة.

([50]) الغزالي: إحياء علوم الدين 130/1.

([51]) الغزالي: إحياء علوم الدين 132/1

الخاتمة:

من خلال ما تم عرضه ومناقشته يمكن لنا أن نسجل عدة نتائج خلص إليها البحث:

أولاً: الإمام الغزالي يرى أن علم الكلام ليس له إلا مهمة واحدة وهي مهمة دفاعية، فليس من مهمته إثبات العقائد بل مهمته تقتصر في الرد على شبهات المبتدعة، لذلك بيّن مقصوده بقوله: وإنما مقصوده حفظ عقيدة أهل السنة وحراستها عن تشويش أهل البدعة.

ثانياً: اهتم الإمام الغزالي بعلم الكلام وألف فيه كتباً وعرض لشبهات المخالفين وأجاب عنها، إلا أنه لم يفرد لهذا العلم كتاباً كبيراً شاملاً لمسائل الكلام وأدلة المتكلمين، إلا أنه تعرض لأشهر المسائل الكلامية وخصوصا في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد وهو على صغر حجمه غزير الفوائد عظيم النفع، وقد ألفه على طريقة المتكلمين، كما أنه تناول المسائل الكلامية في كتب أخرى، إلا أنّ اهتمامه به لم يبلغ منزلة تضاهي اهتمامه بالفلسفة أو الأصول أو الفقه والتصوف، ولكن ما كتبه يدل على معرفة واسعة وعمق في الفهم وقدرة على رد الشبهات وإلزام المخالفين.

ثالثاً: علم الكلام يضم مدارس كثيرة ومختلفة في مقصدها، ولا يقتصر على أهل السنة إلا أن الغزالي يتكلم عن الكلام وكأنه ظاهرة سنيّة مع أن الكلام يضم مدارس وجهودا عدة ليس مقصودها بالضرورة حفظ عقيدة أهل السنة، وذلك يدلّ على أن الغزالي يتكلم عن علم الكلام كما مارسه، أو كما يريده هو.

رابعاً: يرى الغزالي من خلال ممارسته لهذا العلم وعرض أدلته والاطلاع على تأثيره أن عامة الناس لا يطالبون إلا بالإيمان الجازم، ويجب على بعض العلماء أن يتمرسوا بعلم الكلام وأن يحرروا أدلة المتكلمين لحفظ العقيدة ورد الشبهات عنها إذا وقعت، فعلم الكلام دواء لا غذاء كما وصفه الغزالي في أكثر من مكان والدواء لا يحتاجه إلا المريض، لذلك حذر العوام من الخوض في مسائله وبيّن أن ضرره عليهم أعظم من نفعه وأنه قد يشوش عليهم طمأنينتهم.

خامساً: علم الكلام عند الغزالي له ضرر وله فائدة واحدة فقط، فضرره يتجلى في إثارة الشبهات وتحريك العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم، وفي تأكيد اعتقاد المبتدعة، فالهوى والتعصب وبغض الخصوم يستولي على قلب المتكلم ويمنعه من إدراك الحق أو التسليم له، ويتضمن مجادلة مذمومة كما يقوم على المشاغبة بالتعلق بمناقضات الفرق لها وتطويل بنقل المقالات التي أكثرها ترهات وهذيانات تزدريها الطباع وتمجها الأسماع، أمَّا منفعته فتظهر منفعته في نوع واحد وهو حراسة

العقيدة على العوام وحفظها عن تشويشات المبتدعة بأنواع الجدل، فإن العامي ضعيف يستفزه جدل المبتدع وإن كان فاسداً ومعارضة الفاسد بالفاسد تدفعه.

سادساً: الإمام الغزالي يحكم على علم الكلام عدة أحكام مختلفة، فهو واجب كفائي، وحرام، وواجب عيني. فمرة يصرح بالتحريم لشدة ضرره على عوام الخلق وكثرة آفاته، وهو واجب عيني في حالة خاصة لشخص تمكنت البدعة منه ولم يستطع أن يزيلها ويعيد الطمأنينة لنفسه إلا بممارسة نوع من الكلام، وهو واجب كفائي لأن الغزالي يرى أن هذا العلم ليس من مهمته إلا دفع الوساوس والشبهات وقمع المبتدعة وحراسة العقيدة وهي مهمة دفاعية لا يحتاج إليها سائر الخلق.

سابعاً: حصر الغزالي فائدة علم الكلام في شخصين: الأول: رجل وقعت له شبهة ليست تزول عن قلبه بكلام قريب وعظي ولا بخبر نقلي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجوز أن يكون الكلام رافعا لشبهته ودواء لمرضه، والثاني: شخص كامل العقل راسخ القدم في الدين ثابت الإيمان بأنوار اليقين يريد أن يتعلم هذه الصنعة ليداوي بها مريضاً وليفحم فيها مبتدعا وليحرس معتقده، فيصبح ذلك من فروض الكفايات.

المصادر والمراجع

1-الترمذي: سنن الترمذي، تحقيق الشيخ أحمد شاكر، دار الحديث - القاهرة.

2-التفتازاني: شرح المقاصد، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، الطبعة الأولى 1989م، منشورات الشريف الرضي.

3-د.حسن الشافعي : المدخل إلى علم الكلام، مكتبة وهبة –مصر، الطبعة الثانية 1991م.

4-ابن خلدون: المقدمة، دار الفكر.د.ت.

5-ابن السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو و محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية بمصر.

6-عضد الدين الإيجي: المواقف، الطبعة الأولى 1325 ه، مطبعة السعادة بمصر.

7-الغزالي: المنقذ من الضلال، تحقيق محمود بيجو، دار التقوى دمشق، الطبعة الثانية 1992م .

8-الغزالي: إحياء علوم الدين، مكتبة مصر 1998م.

9-الغزالي:إلجام العوام عن علم الكلام، المكتبة الأزهرية للتراث بمصر 1998م.

10-الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاه بمصر، الطبعة الأخيرة.

11-الغزالي: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، دار الحكمة – دمشق الطبعة الأولى 1996م.

12-ابن كثير: البداية والنهاية، دار الحديث – القاهرة تحقيق: أحمد عبد الوهاب فتيح، الطبعة السادسة 2002م.

13-مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، الشركة العالمية للنشر 1993م.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2010/11/23.